الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/24
16 February 1989
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في افغانستان
اعده المقرر الخاص ، السيد فيليكس إرماكورا ،
وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٨/٦٧

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١٧	١
أولا - حالة اللاجئين	١٨- ٢٣	٤
ثانيا - تقييم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في أفغانستان	٢٤- ٦٢	٥
ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات	٦٣- ٨٦	١٤

المرفقات

المرفق

الاول - قائمة أسماء الاشخاص الذين اختفوا في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ ..... ١٨

الثاني - مواد الدستور التي يجوز تعليقها أو تقييد سريانها في حالة طوارئ . ١٩

مقدمة

١ - قدم المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تقريرا مؤقتا (A/43/742) الى الجمعية العامة يحتوي استنتاجات وتوصيات أولية ، وذلك وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٧/١٩٨٨ ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٦/١٩٨٨ الذي تقرر فيه تمديد ولايته لسنة أخرى . وبعد النظر في التقرير ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٣٩/٤٣، الذي قررت فيه أن تبقي قيد النظر ، خلال دورتها الرابعة والاربعين ، مسألة حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أفغانستان ، من أجل دراسة هذه المسألة مجددا في ضوء العناصر الاضافية التي تقدمها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - وقد قام المقرر الخاص ، خلال فترة ولايته الحالية ، بزيارتين للمنطقة من أجل الحصول على أوسع قدر ممكن من المعلومات . وقد جرت الزيارة الاولى في الفترة من ٤ الى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (باكستان من ٤ الى ٩ أيلول/سبتمبر وأفغانستان من ١١ الى ١٩ أيلول/سبتمبر) وترد استنتاجاته في التقرير المؤقت المقدم الى الجمعية العامة . وقام المقرر الخاص مرة أخرى بزيارة باكستان في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير الى ١ شباط/ فبراير ١٩٨٩ وأفغانستان في الفترة من ٢ الى ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٩ لجمع معلومات جديدة لاغراض هذا التقرير .

٣ - وخلال زيارته لباكستان ، أجرى محادثات في اسلام اباد مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الافغان وكذلك مع الاستاذ ص. مجددي ، رئيس الاتحاد الاسلامي للمجاهدين الافغان ومع قادة التحالفات . وخلال هذه المحادثات ، تبادل وجهات النظر في شأن الوضع العام في أفغانستان ، مولياً اهتماماً خاصاً للتطورات الحالية المتصلة بالانسحاب الشامل للقوات السوفياتية .

٤ - وفي الاقليم الواقع على الحدود الشمالية الغربية ، قام بزيارة مخيّمي نصر بالخ وخار للاجئين في مقاطعة بويور حيث أجرى محادثات مكثفة مع اللاجئين الوافدين حديثا من اقليم كونار . وزار أيضا مستشفيات أنشئت خصيصا لمعالجة الجرحى الافغان . وسافر المقرر الخاص أيضا الى نقطة الحدود في ممر خيبر حيث لاحظ أن في استطاعة الناس التنقّل عبر الحدود في مكان بالقرب من نقطة طورخام الحدودية .

٥ - وزار المقرر الخاص ، للتحقيق في حالات تعذيب محددة ، مركز الطب النفساني للافغان في بيشاور ، حيث تحدث مع ستة من المرضى . وفي بيشاور أيضا ، أجرى محادثات مع عدة ممثلين لمنظمات إنسانية ومع أفراد عاديين .

٦ - وشاهد المقرر الخاص ، أثناء وجوده في بيشاور ، عدة أفلام سينمائية واردة من مصادر مختلفة .

٧ - وخلال زيارته لأفغانستان ، استقبله ، وفقا للبرنامج الموضوع بالتشاور مع السلطات الأفغانية ، كل من وزير العدل ووزير الأمن القومي ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير اعادة التوطين ووزير الشؤون الخارجية .

٨ - وفي كابول ، زار المقرر الخاص سجن بول - أ - شارخي ومركز الاعتقال في شاش دارات . كما زار أيضا بعض المستشفيات حيث تحدث مع عدة جرحى من المدنيين .

٩ - ويود المقرر الخاص مرة أخرى أن يسجل ما حظي به من مساعدة قيّمة وتعاون كامل من جانب السلطات الحكومية في البلدين اللذين زارهما .

١٠ - ويود المقرر الخاص أيضا أن ينتهز هذه الفرصة ليوجّه الشكر الى حكومة جمهورية ايران الاسلامية لدعوتها له ، بصفته المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، لحضور الحلقة الدراسية والاكاديمية الأولى بشأن أفغانستان التي عقدت في طهران في ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ويأمل أن يكون بإمكانه مواصلة اتصالاته مع الحكومة الايرانية إذا استدعى الموقف ذلك . وفي هذه المناسبة ، قابل المقرر الخاص السيد خليلي ، المتحدث باسم التحالف الذي مقره جمهورية ايران الاسلامية .

١١ - وكما كان عليه الحال في الماضي ، ظل المقرر الخاص يتجنّب أن يأخذ في الاعتبار أي اشاعات غير مؤكدة أو تخمينات أو أقاويل . ولذلك ، فإنه لم يشر الى أي مصادر غير محددة . وفضلا عن ذلك ، إنه لا يستند في تقريره الى أي نوع من التعميمات بشأن أحداث معينة يبدو أنها تحتل عناوين الصحف . فهو يرى أن مثل هذه التعميمات لا يمكن أن تشكل أساسا سليما لتحليل حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ، خصوصا ، في الظروف الحالية .

١٢ - وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى ثلاثة عناصر أساسية يتميّز بها الوضع السائد في أفغانستان :

(أ) قرار حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بسحب قواتها/فرقها من أفغانستان قبل ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وفقا لاتفاقات جنيف ؛ والانسحاب الفعلي باعتباره شرطا لممارسة الحق في تقرير المصير ؛

(ب) الرغبة الملحة على نحو متزايد للقوات الموجودة خارج أفغانستان في تشكيل "حكومة مؤقتة" في أفغانستان . وفي هذا الصدد ، تعتبر من التطورات الهامة

المحادثات التي جرت ، بناء على مبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مع مختلف عناصر التحالفات في باكستان وفي جمهورية ايران الاسلامية لاستكشاف امكانية تشكيل "حكومة ذات قاعدة واسعة" يمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية في كابول ؛

(ج) استمرار النزاع المسلح في أفغانستان .

١٣ - إن تشكيل "حكومة مؤقتة" يتطلّب العثور على قاعدة سياسية مشتركة يمكن أن توافق عليها جميع أطراف التحالفات في باكستان وفي جمهورية ايران الاسلامية . ومن المتصوّر بالفعل أن يجري اختيار هيئة استشارية تتكوّن من ٥١٩ عضوا (الشورى) على نحو ما هو موصوف في الفقرة ٦١ بعد انسحاب القوات السوفياتية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ وأن تبقى هذه الهيئة في السلطة حتى يتسنى إجراء انتخابات عامة .

١٤ - ومع ذلك ، وبالرغم من بعض التطورات الحديثة العهد التي تخلق انطباعا بأن الوضع في سبيله الى الحل ، يلاحظ المقرر الخاص أن قذف السكان المدنيين بالقنابل يستمر ، وأن المجاعة تهدد كابول ، وخصوصا فئات السكان التي تنقصها الموارد المالية ، ويمكن أن تنتشر الى مناطق أخرى ، اذا لم تُرسل من الخارج الامدادات الغذائية الكافية وفي الوقت المناسب ؛ أما الامدادات الطبية فهي غير كافية الى حد كبير أيضا .

١٥ - ويبدو أن عودة اللاجئين قد توقفت نتيجة لانعدام الأمن السائد في كثير من الاقاليم ، ولوجود ألغام مزروعة في جميع أنحاء البلد ، وللإحساس العام بعدم وجود يقين سياسي فيما يتعلق بمستقبل أفغانستان .

١٦ - وقد حاول المقرر الخاص مرة أخرى ، إدراكا منه لأهمية القضايا المطروحة ، تقييم حالة حقوق الإنسان في أفغانستان في تقريره الحالي المقدم الى لجنة حقوق الإنسان بأكبر قدر من النزاهة والموضوعية ، وأمله الوحيد هو أن يستطيع الاسهام في تحسين الوضع وتخفيف المعاناة الإنسانية . وبهذه المناسبة ، يود المقرر الخاص أن يؤكد على أن الوضع في المنطقة بلغ حدا أصبحت فيه حياة السكان المدنيين معرضة للخطر باستمرار وكل يوم يمر له أهميته .

١٧ - إن المعلومات الواردة في هذا التقرير تكمل المعلومات الواردة في التقرير المؤقت المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين (A/43/742) . واستنادا الى المعلومات التي جمعت خلال الشهرين الاخيرين ، يصف التقرير الحالي ، في الفصل الاول ، المشاكل المحددة للاجئين ، ويقيّم في الفصل الثاني ، حالة حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ، وفي مناطق القتال ، وكذلك في

المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة . ويحتوي الفصل الثالث على الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من تحليل المعلومات الاضافية التي جمعها المقرر الخاص مؤخرا .

أولا - حالة اللاجئين

١٨ - إن الطابع الخاص الذي يتميّز به هذا النزاع هو أنه تسبب بانتقال جماعي للاجئين الى البلدان المجاورة . ومن المعتقد أن مجموع عدد اللاجئين يبلغ ما يقرب من خمسة ملايين .

١٩ - ولقد أكد المقرر الخاص باستمرار على أهمية مشكلة اللاجئين . وهو يعتقد أن هذه المشكلة تمثل في الظروف الحالية المشكلة الأساسية الى أعلى حد لحقوق الإنسان في أفغانستان .

٢٠ - وكان المقرر الخاص قد أشار في تقريره المؤقت المقدم الى الجمعية العامة ، الى أن عدد اللاجئين في تزايد . ويعتقد أن سبب هذا التزايد هو تصاعد الحرب في مناطق مختلفة في أفغانستان . وتبيّن المعلومات التي تُلقّيت خلال الزيارة الأخيرة لباكستان أن هناك تزايدا جديدا في عدد اللاجئين ، مما يعتبر نتيجة للقذف المكثف بالقنابل لأقاليم نانغرهار وباميان ووارداك ومايدان وكانداهار . وقد أوضح بعض اللاجئين الجدد الذين التقى بهم المقرر الخاص أنهم قرّروا مغادرة البلد بسبب القذف المتواصل بالقنابل . وذكر أيضا هؤلاء اللاجئون شرطين لعودتهم الى أفغانستان : أولا ، أن تشكل حكومة اسلامية في كابول بعد الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية ، وثانيا ، ضرورة ازالة الألغام من البلد .

٢١ - وأثناء زيارة لمخيم ناصر باغ في خار ، بمقاطعة بويور ، قيل للمقرر الخاص أن ٧٩٠ أسرة جديدة قد وصلت الى المخيّم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (٠٠٠ ٣٠ الى ٠٠٠ ٤٠ شخص) .

٢٢ - وأحيط المقرر الخاص علما من مصادر مختلفة بأنه ، خلال الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ الى شباط/فبراير ١٩٨٩ ، كان عدد اللاجئين العائدين الى أفغانستان محدودا جدا ، إن لم يكن منعدما تماما . ولكن ، وفقا للتقديرات الرسمية التي قدمتها الى المقرر الخاص الوزارة الأفغانية المعنية باللاجئين العائدين الى الوطن ، ارتفع عدد اللاجئين العائدين إلى البلد من ٨٥٠ ١٥٠ في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٨ الى ٩٤٥ ١٨٥ في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، على النحو التالي :٨١٤ ١٠١ من

باكستان و ١٣١ ٨٤ من جمهورية ايران الاسلامية . وقد قدمت الحكومة الهياكل الاساسية التالية إلى العائدين : ٣١ بيتا من "بيوت السلم للضيافة" ، و٤ محطات استقبال ، و١٢ مخيم استقبال ، و٨ مستوصفات .

٢٣ - لم يتسنّ للمقرر الخاص حتى الآن دراسة حالة اللاجئين الافغان في جمهورية ايران الاسلامية بأي تفصيل . ومع ذلك ، فقد أتيحت له فرصة عقد اجتماع قصير مع بعض زعماء اللاجئين الافغان المقيمين في جمهورية ايران الاسلامية بمناسبة الحلقة الدراسية والاكاديمية الأولى بشأن أفغانستان التي عقدت في طهران في ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، والتي حضرها بدعوة من الحكومة الايرانية .

ثانيا - تقييم الحالة الراهنة لحقوق الانسان في أفغانستان

ألف - نظرة عامة

٢٤ - حاول المقرر الخاص ، خلال زيارتيه لباكستان وأفغانستان كلتيهما ، أن يجمع أكبر قدر من المعلومات بشأن مسائل حق الفرد في الحياة ، وحقه في الحرية وفي سلامة شخصه ، وظروف الاعتقال في السجون ، وحالات التعذيب والمعاملة السيئة المزعومة ، وبشأن آثار النزاع على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢٥ - وفي هذا الصدد ، سبق للمقرر الخاص أن ذكر في تقريره المؤقت المقدم الى الجمعية العامة أن هناك درجة من التقدم في هذه المجالات يمكن عزوها الى عملية ما يسمى بالمصالحة الوطنية .

٢٦ - وخلال الزيارة لأفغانستان في الفترة من ٣ الى ٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، صرّح ممثلو الحكومة الذين قابلهم المقرر الخاص أن السياسة المسماة بسياسة المصالحة الوطنية تستمر ، بالرغم من المصاعب المصادفة عند تطبيقها على نحو كامل . وذكروا ، ضمن جملة أمور ، أن حركة المعارضة قد رفضت بصفة مستمرة كل المقترحات الرامية الى تطبيع الوضع في البلد ، وهو ما من شأنه أن يؤدي الى احترام وحماية جميع حقوق الإنسان .

٢٧ - وفي رأي زعماء التحالف أن هذه السياسة لم يكن لها أي أثر على الإطلاق ، سواء على عودة اللاجئين أو على استعادة حقوق الإنسان في البلد . وقد دلّ على ذلك أنه لم يعد الا عدد ضئيل جدا من اللاجئين الافغان (وحتى هؤلاء قد عادوا الى المناطق المحررة

فقط) ، وذلك بسبب استمرار القذف المتواصل بالقنابل ، واستمرار القبض على الناس على نحو تعسفي وبقاء التعذيب والمعاملة السيئة أمرا شائعاً .

٢٨ - وقد حلل المقرر الخاص ، في تقريره المؤقت المقدم الى الجمعية العامة (A/43/742 ، الفقرات ٣٣ - ٣٨) اتفاقات جنيف المؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وقال إنه مما يدعو الى الارتياح أن الامم المتحدة استطاعت أن تثبت أن من الممكن حل النزاعات بالمفاوضات السلمية ونجحت في جعل جميع الاطراف تقبل ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان . ويتيح الشرط الاخير إمكانية اعتبار هذه الاتفاقات أساسا لممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير .

باء - حالة حقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

٢٩ - ركز المقرر الخاص خلال زيارتيه ، بصفة خاصة ، على حالة حق الفرد في الحياة ، والظروف السائدة في السجون ، ومشكلة التعذيب ، والحقوق المدنية والسياسية الاخرى ، والحق في تقرير المصير والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣٠ - وفي أعقاب إعلان الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ وفقا لاتفاقات جنيف ، جرت محاولات متكررة من جانب الحكومة للابقاء على سيطرتها على المناطق التي كانت تحتلها القوات السوفياتية سابقا . ومن الصعب التأكيد بشيء من الدقة ما هي المناطق التي لاتزال تحت سيطرة الحكومة . وفي هذا الصدد ، أحيط المقرر الخاص علما بأن جميع المراكز الادارية الرئيسية والنقاط الاستراتيجية الهامة وكذلك شبكات الطرق والسكك الحديدية في البلد لا تزال تحت سيطرة الحكومة . ومع ذلك ، ووفقا لاعضاء حركات المعارضة ولمصادر أخرى للمعلومات أيضا ، فإن الحكومة لم تعد تسيطر على باقي البلد .

٣١ - ووفقا للمعلومات التي تم تلقّيها في كل من باكستان وأفغانستان خلال الفترة قيد الدراسة ، أعاقت انسحاب القوات السوفياتية هجمات متكررة من جانب قوات المعارضة ، مما أدى إلى وقوع الكثير من الخسائر في أرواح المدنيين والإضرار في الممتلكات . والحدث الذي يعتبر من أشد الاحداث لفتا للنظر ، والذي قيل إنه وقع في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ ، وتسبب بحدوث خسائر مدنية شديدة ، يتمثل في عمليات الهجوم المستمر بالمدفعية في المنطقة المحيطة بنفق سالنغ ، شمالي كابول ، مما أدى إلى وقوع ٦٠٠ ضحية من المدنيين كما زُعم . ووفقا للمصادر السوفياتية ،

فإن هذا العمل العسكري من جانب القوات السوفياتية كان دفاعا عن النفس من جانب القوات المنسحبة وليس له أي غرض آخر . وجرى قذف مماثل بالقنابل تسبب بخسائر مدنية كبيرة في مناطق أخرى مثل كونار ، ووادي بانشير ، وباروان ، وباميان ، ووارداك ، ونانغرهار ، ومايدان .

٣٢ - واستطاع المقرر الخاص أثناء زيارته لمستشفيات مختلفة في باكستان وأفغانستان ، أن يتحدث مع أشخاص دخلوا المستشفيات مؤخرا ، ويعانون ، بصفة رئيسية ، من جروح ناتجة عن انفجارات الالغام . ووفقا للأرقام التي قدمته اليه المستشفيات ، تزايد عدد ضحايا الالغام تزايدا كبيرا خلال الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الى كانون الثاني /يناير ١٩٨٩ .

جيم - ادعاءات متعلقة بحالات الاختفاء

٣٣ - استرعي انتباه المقرر الخاص مرة أخرى إلى مسألة الاشخاص المختفين ، بما في ذلك بعض الحالات المحددة التي لم يستطع المقرر الخاص التحقق منها . وقد تلقى المقرر الخاص بوجه خاص في مخيم ناصر باغ قائمة أسماء ٣٠ شخصاً يُزعم أنهم اختفوا في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ ، في ظل حكومة تراقي - أمين ، في منطقة شيغال ، التابعة لمقاطعة أسمل ، باقليم كونار . وترد في المرفق الاول للتقرير الحالي قائمة أسماء هؤلاء الاشخاص . ومن رأي المقرر الخاص أن من المستصوب القيام بتحقيق متعمق في حالات الاختفاء المبلغ عنها .

حالة الاشخاص الموجودين في السجون وظروف الاعتقال

٣٤ - أحيط المقرر الخاص علماً ، خلال زيارته الاخيرة لافغانستان ، بأنه منذ عام ١٩٨٦ ، أفرج عن ١١٠ ١٦ سجناء من السجون في جميع أنحاء البلد . ومن ناحية أخرى ، وخلال الفترة ذاتها سُجن ٤٠٥ ٣ أشخاص آخرين . ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أفرج عن ٨٣ سجيناً بموجب مرسوم العفو العام الصادر في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ وغيره من المراسيم ؛ كما أفرج عن ١٤٧ سجيناً لاسباب صحية .

٣٥ - ومن أجل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاشخاص الموجودين في سجن بول - أ - شارخي، قام المقرر الخاص ، بناء على طلبه ، بزيارة هذا السجن مرة أخرى في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وأثناء زيارته ، أخبرته سلطات السجن أن هناك ٧٤٥ ٣ سجينا في بول - أ - شارخي . واشتمل هذا الرقم على : ٥٨٠ شخصاً معتقلين في جرائم جنائية و٣١٧ شخصاً لا يزالون تحت الاستجواب ؛ كما اشتمل أيضا على ٥٨ أجنبيا و ٣٧ امرأة .

وبالإضافة إلى ذلك ، أحيط المقرر الخاص علما بأنه جرى نقل ٨٤ سجيناً إلى سجن بول - أ - شارخي من سجون بالخ ونانفرهار وغازني وخنداهار .

٣٦ - وسُمح للمقرر الخاص بأن يزور جميع مباني السجن . وقد لاحظ ما يلي : المبنى الأول كان فارغاً تقريباً ؛ وفي المبنى الثاني كان ما يزيد على ٣٠٠ سجين محتجزين لأغراض الاستجواب أو في انتظار المحاكمة ؛ وفي المبنى الثالث ، كانت ثلاثة طوابق تضم بعض المساجين بينما كان طابق واحد فارغاً . وفي المبنى الرابع ، المخصص للسجناء غير السياسيين ، كان يوجد حوالي ٥٨٠ شخصاً ؛ وفي المبنى الخامس ، كان يوجد ما يزيد على ١ ٠٠٠ سجين ؛ وكان المبنى السادس فارغاً ، وكان المبنى السابع يضم ٣٧ امرأة سجينة .

٣٧ - وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن المقرر الخاص قد سمع من مصادر مختلفة أن العدد الفعلي للمساجين في بول أ - شارخي قد يتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ سجين . ولكنه يعتقد ، بعد زيارته ، أن لا التقديرات المذكورة أعلاه يمكن أن تكون صحيحة ولا الارقام المذكورة في الفقرة السابقة يمكن اعتبارها بيانا دقيقا للوضع .

٣٨ - ووفقاً للمصادر الحكومية ، لا يُحتجز الشباب الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و١٨ سنة في سجن بول - أ - شارخي . وإنما يجري وضعهم في مركز تعليمي (دار التأديب) . ولم يزر المقرر الخاص هذا المركز ، وبالتالي ، لا يستطيع أن يعرب عن وجهات نظره بشأنه .

٣٩ - وأتيحت للمقرر الخاص أيضا فرصة زيارة زنزانات يحتجز فيها سجناء أجانب . وتحدث بحرية ، بالانكليزية ، مع بعض هؤلاء السجناء ، الذين طلبوا اليه أن يتدخل لصالحهم لدى السلطات للعفو عنهم . وقد قدّم المقرر الخاص هذا الطلب إلى السلطات . وفي هذا الصدد ، جرى إعلامه بعد ذلك بالإفراج عن بعض المساجين الإيرانيين .

٤٠ - وزار المقرر الخاص في كابول ، للمرة الثانية ، مركزاً للاستجواب يُعرف باسم شاشتاراك . وأثناء زيارته ، كان ٦٧ سجيناً محبوسين احتياطيا في هذا المركز . واستطاع المقرر الخاص أن يتحقق من التقارير التي تفيد بأن الظروف الصحية قد تحسنت إلى حد ما . واسترعت السلطات انتباهه إلى قانون جديد مؤرخ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ينظم شروط حبس السجناء احتياطياً . وهكذا ، أُبلغ المقرر الخاص بأنه جرى زيادة وجبات الطعام ، ومنع الاشغال الشاقة ، وتسهيل زيارات الأسر . ولم يستطع المقرر الخاص التحقق من تطبيق هذا القانون الجديد .

الادعاءات المتعلقة بالتعذيب والمعاملة السيئة

٤١ - أحيط المقرر الخاص علماً ، خلال زيارته لباكستان ، بحالات التعذيب والمعاملة السيئة أثناء الاستجواب . فأشار هذا الموضوع في كابول ، ولكن السلطات دحضت هذه الادعاءات بشكل قاطع . وقيل له إنه جرى تطبيق نظام جديد للالتماسات قبل عدة شهور ليستخدمه السجناء الذين يعتبرون أنهم قد تعرضوا للتعذيب أو للمعاملة السيئة . ولكن المقرر الخاص لم يستطع التحقق من فعالية النظام الجديد .

٤٢ - وفيما يتعلق بوجود مراكز للاستجواب غير سادارات وشاشتاراك ، لم يستطع المقرر الخاص الحصول على أية أدلة يُعتدّ بها . وبالرغم من إنكار السلطات الحكومية ، حصل المقرر الخاص على معلومات تميل إلى تأكيد وجود مراكز أخرى مشابهة وحدوث استجوابات في ١١ مخفرا للشرطة في كابول حيث يمكن حبس المشتبه فيهم حتى ٧٢ ساعة وفقاً للقانون .

٤٣ - ولاحظ المقرر الخاص ، خلال زيارته للسجن ، أن السجناء الذين ينتظرون المحاكمة بعد الاستجواب هم في حالة يرثى لها ، خاصة خلال الشتاء حيث لا توجد تدفئة في الزنزانات .

٤٤ - وينبغي أن يضاف الى ذلك أن اللجنة الدولية للصليب الاحمر استطاعت أن تقوم بعملية تفتيش كاملة لسجن بول - أ - شرخي ولكن لم يتح لها حتى الآن فرصة تفتيش الاماكن التي يحتجز فيها الاشخاص تحت الاستجواب .

تنفيذ الدستور

٤٥ - من رأي المقرر الخاص أن فقدان السيطرة تدريجياً على أنحاء مختلفة من البلد يضيق إلى حدّ كبير مدى تطبيق الدستور والقوانين والمداسيم التي تصدرها الحكومة . ومع ذلك ، من الجدير بالذكر أن النظام القانوني لا يزال سارياً ، بصرف النظر عن السيطرة الفعلية على بعض الاراضي .

٤٦ - ومع ذلك ، إذا زاد تدهور الوضع الحالي ، فإن المادتين ١٤٣ و ١٤٤ من الدستور اللتين تنصان على حالة الطوارئ يمكن تطبيقهما ، وفيما يلي نصهما :

"المادة ١٤٣ :

عندما تصبح المحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية والأمن الداخلي أمراً مستحيلاً بالطرق المنصوص عليها في هذا الدستور بسبب الحرب أو خطر الحرب أو القلاقل أو ما شابه ذلك من ظروف ، يجوز للرئيس إعلان حالة الطوارئ .

ولا يجوز تمديد حالة الطوارئ لأكثر من ثلاثة أشهر إلاّ بموافقة اللويا جيرغا

المادة ١٤٤ :

للرئيس السلطات التالية في حالة الطوارئ .

١ - تمديد مدة انعقاد الجمعية الوطنية .

٢ - تفويض جزء من سلطات الجمعية الوطنية إلى مجلس الوزراء .

٣ - تفويض جزء من سلطات المحاكم إلى محاكم خاصة ومحاكم عسكرية .

٤ - تعليق و/أو تحديد تطبيق المواد ٣٠ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٩ و٥٠ ، والبند الاخير من المادة ٥١ ، والمادتين ٥٣ و٦٠ من الدستور[(١)] .

٥ - ممارسة سلطات أخرى وفقا للقانون" .

جيم - حالة حقوق الإنسان في مناطق القتال

٤٧ - تغيرت الحالة في مناطق القتال تغيرا عنيفا خلال الشهرين الماضيين ، وانعكس في الوقت نفسه الاتجاه التنازلي للإصابات المبلغة الى الجمعية العامة . وقد رفضت حركات المعارضة العرض الثاني لوقف إطلاق النار الذي اقترحته الحكومة ، ولم تبد حتى الآن استعدادها للدخول في أية مفاوضات أيا كان نوعها مع الحكومة الافغانية الحالية .

٤٨ - وكما سبقت الاشارة الى ذلك في حالة سالنغ ، تم التأكيد بأن القوات السوفياتية استخدمت القوة العسكرية لتأمين انسحاب جنودها . وفي بعض الحالات ، هاجمت القوات الحكومية المناطق التي أخلتها حديثا القوات السوفياتية بهدف الاحتفاظ بالسيطرة على المدن والقرى الرئيسية ، بينما قاتلت في حالات أخرى القوات المعارضة من أجل السيطرة على هذه المناطق . وفي جميع الحالات ، كان معظم الضحايا من المدنيين .

---

(١) للاطلاع على المواد المذكورة أنظر المرفق الثاني .

٤٩ - وقام المقرر الخاص ، خلال زيارته لأفغانستان ، بزيارة المستشفى الجراحي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر حيث تمكن من رؤية بعض المصابين الذين جُرحوا خلال عمليات القتال في المناطق محل النزاع بين القوات الحكومية والقوات المعارضة . وشاهد المقرر الخاص ، خلال زيارته لمعهد انديرا غاندي لصحة الطفل في كابول ، الأطفال المصابين بجروح نتيجة القتال في منطقة سالنغ . وأعلم أيضا بحالات سوء التغذية التي تصيب الأطفال بصورة رئيسية نتيجة نقص الأغذية .

٥٠ - ويود المقرر الخاص مرة أخرى أن يلفت انتباه لجنة حقوق الإنسان الى مصير أسرى الحرب ، وخصوصا الأسرى المحتجزين في مناطق القتال والذين كثيرا ما يُستخدمون كوسيلة للمساومة أو للتبادل . فهذه الممارسة والمعاملة التي يلقاها الأسرى عموما لا تستجيبان حتى الآن للأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، ولذلك ينبغي أن تكونا موضع اهتمام فوري من جانب جميع الأطراف المشاركة في النزاع .

دال - حالة حقوق الإنسان في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة

٥١ - لم تتح للمقرر الخاص فرصة زيارة المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة . ومع ذلك ، يمكن استنادا الى المعلومات الواردة ، تصنيف المناطق إلى نوعين ، هما :

(أ) المناطق التي أدت فيها سياسة ما يسمى بالمصالحة الوطنية الى إنشاء "مناطق سلم" و "أقاليم سلم" ؛ و

(ب) المناطق التي تديرها المعارضة بعد أن غادرتها القوات الحكومية والقوات السوفياتية .

٥٢ - وفيما يتعلق بالصنف الأول من المناطق ، لا بد أن تكون الحكومة والمعارضة قد توصلتا إلى نوع ما من الاتفاق على إدارتها . وقد سبق للمقرر الخاص أن أشار في تقريره المؤقت ، إلى حالة مقاطعة انارادارا في اقليم فرح (A/43/742 ، الفقرة ٦٠) .

٥٣ - ويتعلق الصنف الثاني من المناطق بالاراضي التي تديرها حركات المعارضة كليا . وفي هذه المناطق ، تحاول حركات المعارضة إنشاء الهياكل الأساسية الإدارية اللازمة لتسييرها ، غير أن المعلومات التي وصلت إلى المقرر الخاص تفيد بأن استمرار القتال أدّى في مناطق عديدة إلى رحيل السكان المدنيين .

٥٤ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في هذه المناطق ، فإن المقرر الخاص ، نظرا لندرة المعلومات المتوافرة ولعدم تمكنه من زيارة أي منها ، لا يستطيع للأسف أن يضيف شيئا كثيرا الى الملاحظات التي سبق أن أبداها في التقرير المؤقت . وعلى الرغم من

ذلك ، فقد وصلت إلى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن بعض المنظمات غير الحكومية الإنسانية المقيمة في بيشاور في باكستان ، مثل لجنة الغوث النمساوية المعنية بأفغانستان واللجنة السويدية المعنية بأفغانستان ، قد شرعت في نقل مركز أنشطتها الى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة .

٥٥ - وبلغت الى المقرر الخاص أيضا ادعاءات من جملة مصادر موثوق بها تتعلق بحالات قتل جنود ومدنيين أفغان على أيدي أعضاء في التحالف في كندوز وكونار ونانغرهار ، وهو يرى من الضروري لفت انتباه اللجنة ، على سبيل المثال ، الى الحالات التالية التي قيل إنها حدثت في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩ :

(أ) في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وبعد سقوط شيغال في اقليم كونار ، ادّعي أنه تم إعدام ٢٢ جنديا أفغانيا بعد أن سلّموا أنفسهم للمجاهدين في حاملة أسمل . وخلال الفترة نفسها ، بُلّغ عن أعمال سلب قامت بها حركات المعارضة في قريتي دام - كالي ودار النور ؛

(ب) بين ٣ و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ادعي أنه تم إعدام ٧٩ جنديا من الجيش الافغاني سلموا أنفسهم خلال سقوط منطقة تورخام في تورخام وداكا أو في المناطق المجاورة لهما ؛

(ج) في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وبعد سقوط مقاطعة خيوا في اقليم نانغرهار ، ادعي أن قوات تنتمي الى حركات المعارضة قتلت ٢٢ امرأة وضربت أعناق بعض الجنود الافغان .

هاء - نتائج وجود الالغام فيما يتعلق بسلامة السكان

٥٦ - بالنسبة للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الى شباط/فبراير ١٩٨٩ ، لم تصل إلى المقرر الخاص معلومات تتعلق باستخدام ألغام الفخاخ المتفجرة . بيد أنه بُلّغ في المقابلات التي أجراها مع مصابين في مستشفيات باكستان بأن عدد الإصابات بالالغام المضادة للافراد في ازدياد . وإن الخطر الذي يهدد حق الفرد في الحياة والذي يشكله وجود الالغام يقتضي قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء عاجل . وفي هذا الصدد ، يُوجه الانتباه إلى الجهود التي بذلها منسق الأمم المتحدة لبرنامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتعلق بأفغانستان بهدف الشروع في تنظيم دورات تدريبية في مجال إزالة الالغام بمساعدة الخبراء الدوليين . وقد بدأ في باكستان في منتصف شباط/فبراير ١٩٨٩ تنفيذ برنامج ودورة تدريبية يتعلقان بالتنبيه الى وجود الالغام .

٥٧ - وفيما يتعلق بالمشكلة الخاصة ، مشكلة الالغام المنتشرة في أرجاء أفغانستان، فإن الحالة لا تزال كما وصفها المقرر الخاص في تقريره المؤقت (الفقرات من ٨١

إلى ٨٥) . وتنزع المعلومات التي تلقاها خلال زيارته الأخيرة الى تأكيد الادعاء القائل إن القوات السوفياتية قد زرعت ألغاما جديدة أثناء انسحابها من مختلف المناطق . وكما سبقت الاشارة إلى ذلك ، فإن الألغام المنتشرة في كامل أرجاء الاقليم تشكل عائقا رئيسيا أمام عودة اللاجئين .

واو - الأعمال الإرهابية

٥٨ - وفي هذا الصدد ، لا يزال موقف المقرر الخاص كما وصفه في تقريره المؤقت (الفقرات ١١٨ - ١٢١) .

٥٩ - وقد أبلغت مصادر مختلفة المقرر الخاص أنه حدثت زيادة كبيرة في أعمال الإرهاب المرتكبة ضد السكان داخل أفغانستان في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وقدمت السلطات الحكومية ، من جانبها ، إلى المقرر الخاص أرقاما عن الإصابات التي تعتبرها نتيجة أعمال منسوبة الى قوات المعارضة ، وهذه الأرقام هي كما يلي : ٩٥٤ ٣ قتيلا ، منهم ١٦٥ ١ مدنيا ، و٢٠١ ٥ جريحا ، منهم ٢٧٠ ٢ مدنيا .

زاي - تقرير المصير

٦٠ - تجدر الإشارة الى أنه منذ بدء النزاع ، ما فتئت الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة تؤكد على ضرورة احترام حق الشعب الأفغاني في تقرير المصير ، وفقا لأحكام المادة ١ من كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وممارسة هذا الحق تتطلب أيضا أن يكون الشعب قادرا على أن يختار بحرية نوع الحكومة التي يرغب في إقامتها . وفي حالة أفغانستان فإن ذلك يفترض مقدما عودة جميع اللاجئين الى وطنهم بملء حريتهم وإرادتهم ، كما تنص على ذلك اتفاقات جنيف المبرمة في نيسان/ أبريل ١٩٨٨ . وطالما لم تتوافر الظروف التي يتمكن فيها اللاجئون من العودة ، فإن الممارسة الحقيقية لحق تقرير المصير لا يمكن أن تجري . ولقد دعت الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية باستمرار الى خلق الظروف التي يتمكن فيها اللاجئون البالغ عددهم خمسة ملايين تقريبا من العودة الى أفغانستان بملء حريتهم وإرادتهم . وفي هذا الصدد ، يلاحظ المقرر الخاص أن شرطا أساسيا واحدا لعودة اللاجئين قد تحقق الآن ، ألا وهو انسحاب القوات السوفياتية .

٦١ - وفيما يتعلق بحرية اختيار الحكومة ، فمن واجب المقرر الخاص أن يؤكد أن جزءا فقط من السكان قبل نوع الحكومة المنصوص عليه في دستور كانون الأول/

ديسمبر ١٩٨٧ ، نظرا لأن الخمسة ملايين لاجئ لم تتح لهم الفرصة للادلاء برأيهم بشأن هذا الدستور . ومن جهة أخرى ، تحاول التحالفات أن تعين هيئة استشارية تقليدية ، يطلق عليها اسم "الشورى" ، وتتألف من أعضاء يختارون من الأطراف المكونة للتحالفات والموجودة قاعدتها في باكستان في جمهورية ايران الاسلامية ، ومن قادة عسكريين ، ورؤساء قبائل وعلماء (رؤساء دينيين) ، ومثقفين أفغان ، "ومسلمين صالحين" من داخل الادارة الحالية من غير المشاركين في الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان .

٦٢ - ويرى المقرر الخاص أن الطريقة الوحيدة للخروج من هذا الوضع تكمن في البحث عن حل سياسي سلمي فيما بين جميع الأطراف الأفغانية المعنية . وإذا لم يتحقق حل كهذا ، فإن احترام حقوق الإنسان الاساسية سيظل يشكل مصدر قلق رئيسي .

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٦٣ - روعيت لدى استخلاص الاستنتاجات التالية التطورات الحالية في النزاع وآثاره على احترام حقوق الإنسان الاساسية . ونظرا لشدة المعاناة التي لا يزال يكابدها السكان المدنيون في أفغانستان ، فإن الوضع يظل مصدر قلق بالغ .

٦٤ - إن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تتسم بوجود نزاع مسلح تسبب بمعاناة بشرية جسيمة . وعلى الرغم من انسحاب القوات السوفياتية وفقا لاتفاقات جنيف ، فإن النزاع المسلح لم يتوقف ، كما أن عدد الإصابات المميتة ، في حالات كثيرة ، في ازدياد .

٦٥ - وفي ساعة الانتهاء من إعداد التقرير الحالي ، فإن المقرر الخاص مقتنع بأن الانسحاب من أراضي جمهورية أفغانستان يجري وفقا لاتفاقات جنيف .

٦٦ - ولا يزال هناك نحو ٥,٥ ملايين لاجئ خارج أفغانستان . ولم تفلح جهود الحكومة الأفغانية الرامية الى إعادة اللاجئين الى منازلهم ، إذ ان أرقام الحكومة تشير الى أن عدد اللاجئين الذين عادوا لا يزيد على ٩٤٥ ١٨٥ لاجئا - ٨١٤ ١٠١ من باكستان و٨١١ ٨٤ من جمهورية ايران الاسلامية .

٦٧ - وتعوق عودة اللاجئين عناصر واقعية و "ايديولوجية" . والعناصر الواقعية هي استمرار القتال على الرغم من انسحاب القوات الأجنبية ، ووجود حقول الالغام . كما أن

الاسلحة الجديدة التي تستخدمها القوات الحكومية (سكود) تبعث على القلق بوجه خاص . ويؤكد اللاجئون أيضا أنه تم زرع ألغام جديدة . ويتمثل العنصر "الايديولوجي" في طلب معظم اللاجئين إنشاء حكومة اسلامية أو "حكومة ذات قاعدة عريضة" لا تتضمن أعضاء في الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان .

٦٨ - والسيادة الاقليمية للحكومة الأفغانية ليست نافذة على نحو كامل إذ أن بعض الاقاليم الأفغانية تقع كليا أو جزئيا تحت سيطرة القوات التقليدية . ولذلك ، فإن مسؤولية احترام حقوق الإنسان منقسمة . وحتى لو اعتبرت الحالة الراهنة حالة طوارئ بالمعنى المقصود في المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فإنه ينبغي لجميع الأطراف المشاركة في النزاع أن تحترم حدا أدنى من حقوق الإنسان ، وفي جميع الأحوال ، أحكام القانون الإنساني .

٦٩ - وفي المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة ، ينبغي احترام الدستور وجميع الحقوق المنصوص عليها فيه ، بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان . وفي الواقع ، فإنها ليست نافذة على نحو كامل . وعلى الرغم مما أعرب عنه الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين من رغبة في تحقيق ذلك ، فإنه لا تزال هناك تقارير موثوق بها تتحدث عن قيام السلطات الحكومية بانتهاك حقوق الإنسان ، ولا سيما فيما يتعلق بممارسات الشرطة وموظفي "كهاد" يُدعى أن سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاستجواب حيث لا يزالان يستخدمان على نطاق واسع فيما يبدو .

٧٠ - ويشير الرقم الرسمي المصرح به الى أن عدد المساجين السياسيين يناهز ٣ ٥٠٠ سجين . ولم يتمكن المقرر الخاص من التحقق مما إذا كان هناك أيضا مساجين في أماكن أخرى غير مراكز الاعتقال المعروفة .

٧١ - وقد تحسنت بصورة عامة ظروف الاعتقال في سجون كابول . بيد أن ظروف المساجين الذين ينتظرون المحاكمة لا تزال يرثى لها . وفي حالة استمرار تفاقم الحالة ، فإن مصير السجناء قد يصبح غامضا أكثر . ولم يشمل العفو العام المساجين الايرانيين والباكستانيين .

٧٢ - وهناك ادعاءات عديدة ، بعضها مدعوم بأفلام سينمائية وصور فوتوغرافية ، تتعلق بالاعمال الوحشية التي ارتكبتها حركات المعارضة في كندوز وكونار وفي أماكن أخرى من اقليم نانغرهار ضد الجنود الأفغان والموظفين الحكوميين وأسرهم . ومن جهة أخرى ، شهد المقرر الخاص أن بعض الجنود الأفغان والموظفين الحكوميين وأفراد أسرهم القادمين بوصفهم لاجئين من اقليم كونار (أسمل) "المحرر" الى المخيمات في باكستان قد عوملوا معاملة حسنة .

٧٣ - ونتيجة للنزاع ، انخفضت بشدة الامدادات من الاغذية ، ولا سيما في كابول . وانقطعت حركة نقل الاغذية عبر مضيق "خيبر" وعبر طريق سالنغ الرئيسية . ويؤثر هذا النقص بوجه خاص في الشرائح الدنيا من السكان ولا سيما الاطفال .

٧٤ - إن إنشاء حكومة يختارها الشعب بحرية هو عنصر أساسي من حق تقرير المصير . وما دام هناك مفهومان مختلفان يتعلقان بالحكومة المقبلة في أفغانستان ، يتمثل أحدهما في إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تضم أعضاء في الإدارة الحالية . ويتمثل الاخر في *إنشاء حكومة اسلامية لا يشارك فيها أعضاء في الحزب الديمقراطي الشعبي* لأفغانستان ، فإنه ستظل هناك عقبة رئيسية أمام الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير .

باء - التوصيات

٧٥ - يود المقرر الخاص أن يكرر تأكيد التوصيات الواردة في تقريره المؤقت (A/43/742) الذي قدمه إلى الجمعية العامة (الفقرات ١٤٨ - ١٥٨) ، والتي لا تزال صحيحة . ونظرا لكون المقرر الخاص ذا ولاية محددة بأن يقدم توصيات تتعلق بحقوق الإنسان قبل انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان وأثناءه وبعده ، فإنه يرى من الملائم إضافة أو تأكيد التوصيات التالية :

٧٦ - في حالة استمرار الحرب ، يتعين على جميع أطراف النزاع أن تتقيد بدقة بجميع أحكام القانون الإنساني .

٧٧ - ووفقا للقانون الإنساني ، ينبغي تذكير أطراف النزاع بواجبها باحترام الحياة البشرية فضلا عن الملكية وبمضاعفة جهودها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية على جميع الاصعدة .

٧٨ - وفي حالة عدم التمكن من التوصل الى حل سلمي للنزاع في المستقبل القريب ، ينبغي التفكير قريبا في عقد مؤتمر دولي .

٧٩ - وينبغي منح المنظمات غير الحكومية الإنسانية ، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، إمكانية دخول جميع المناطق في أفغانستان دون أي قيد .

٨٠ - وينبغي اعتبار حق تقرير المصير حقا غير قابل للتصرف من حقوق الشعب الافغاني ككل ، داخل القطر وخارجه . ولذلك ، ينبغي تسهيل عودة جميع اللاجئين بالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتعاون الكامل مع جميع الأطراف المعنية بهدف خلق الظروف اللازمة لممارسة حق تقرير المصير بحرية .

٨١ - وينبغي ألاّ يدخر أي جهد للشروع في إزالة الالغام في أسرع وقت ممكن وبطريقة منظمة في جميع المناطق التي زرعت فيها الالغام في أفغانستان . ولهذا الغرض ، ينبغي أن تقوم جميع القيادات العسكرية بتوفير خرائط أو دلائل محددة لمواضع الالغام بهدف تسهيل عملية إزالة الالغام .

٨٢ - وينبغي ألا يخضع بأية حال الاشخاص المنتمون الى القوات المسلحة والخدمة المدنية لاجراءات قضائية تعسفية ، بل ينبغي إذا ما توفر الدليل على ذنبهم ، أن يحاكموا محاكمة عادلة وعلى أساس فردي .

٨٣ - وينبغي لجميع الأطراف أن تبلّغ أسماء جميع المساجين السياسيين والجنود الافغان المعتقلين الى المنظمات الإنسانية ، وخصوصا الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وينبغي إطلاق سراح أسرى الحرب دون تأخير ودون المطالبة بالمعاملة بالمثل .

٨٤ - وينبغي إجراء تحقيق شامل في مصير الاشخاص المختفين .

٨٥ - وفي هذا الصدد ، كما في غيره ، ينبغي أن تتاح إمكانية الحصول على مساعدة الخدمات الاستشارية لمركز حقوق الإنسان .

٨٦ - وينبغي ألاّ يُعلن أي خطر مهما كان نوعه على الإمدادات من الادوية والمواد الغذائية وغيرها من المواد الاساسية كوسيلة للضغط على السكان المدنيين . ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم لجنة حقوق الإنسان على وجه السرعة بمناشدة جميع الدول الاعضاء والمنظمات الإنسانية أن تشجع توافق الآراء الإنساني المطلوب لتنفيذ المشاريع التي يتوخاها منسق الامم المتحدة لبرامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتعلقة بأفغانستان .

المرفق الاول

قائمة أسماء الاشخاص الذين اختفوا في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩

١ - وكيل بن محمد أكبر
٢ - فقير بن محمد أكبر
٣ - دارم خان بن مير أكبر
٤ - ظريف بن مير أكبر
٥ - باردل خان بن محمد خان
٦ - علم خان بن محمد خان
٧ - موسى خان بن عبد الله خان
٨ - عبد الرحمن بن مؤمن
٩ - رحمه الله خان بن عبد الله
١٠- دجان محمد بن رحمه الله
١١- رسون ملاّ
١٢- عبد الولي بن عبد الغني
١٣- خضرة الله بن عبد الغني
١٤- حضرة ولي بن عبد الولي
١٥- نجم الدين بن محمد مير
١٦- نعمة الله خان بن نور محمد
١٧- حضرة غول ولي بن نور محمد
١٨- قلبشير بن غول ولي
١٩- محمد زارين بن محمد رحيم
٢٠- حبيب الله بن أمير جمال
٢١- شابغدر بن نجم الله خان
٢٢- عين غول بن حضرة الدين
٢٣- حضرة محمد الدين بن توتي
٢٤- نادر بن غازي
٢٥- مجاهد بن صدبار
٢٦- أمير سلطان بن اسلام خان
٢٧- تورخان بن مبارزخان
٢٨- محمد حسين بن تورخان
٢٩- نور محمد خان بن نور رحيم
٣٠- خان بن نور رحيم

المرفق الثاني

مواد الدستور التي يجوز تعليقها أو تقييد سريانها في حالة طوارئ

المادة ٣٠ :

لا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ومسبق وفقا للقانون .

ولا تجوز مصادرة الملكية دون أن يقرها القانون ويصدر بها قرار من المحكمة .

المادة ٤٤ :

حرمة المسكن مضمونة في جمهورية أفغانستان . ولا يجوز لأي شخص ، بما في ذلك أي ممثل للدولة ، أن يدخل مسكنا أو يفتشه دون ترخيص من ساكنه إلا في الظروف وبموجب الاجراءات التي ينص عليها القانون .

المادة ٤٥ :

سرية المراسلة ، والمكالمات الهاتفية ، والبرقيات ، وغيرها من وسائل الاتصال مضمونة في جمهورية أفغانستان . ولا يجوز لأحد ، بما في ذلك أي ممثل للدولة ، أن يلتقط المكالمات الهاتفية ، والرسائل البرقية وغيرها من الرسائل إلا بموجب أحكام القانون .

المادة ٤٦ :

يحق لمواطني جمهورية أفغانستان الذين تسبب لهم أجهزة الدولة أو المنظمات الاجتماعية أو الموظفون المسؤولين ضررا غير مشروع أثناء قيامهم بواجباتهم ، أن يتقلوا تعويضا عن ذلك ، وينظم القانون شروط واجراءات هذا التعويض .

المادة ٤٩ :

يتمتع مواطنو جمهورية أفغانستان بالحق في حرية التفكير والتعبير . وبإمكان المواطنين ممارسة هذا الحق بصورة علنية ، كلاما وكتابة ، وفقا لأحكام القانون . ولا تجوز مراقبة الصحف قبل صدورها .

المادة ٥٠ :

لمواطني جمهورية أفغانستان الحق في الاجتماع والتظاهرات السلمية والإضراب ، وفقا لأحكام القانون .

المادة ٥١ :

يتمتع مواطنو جمهورية أفغانستان بحق تقديم الالتماسات ، والانتقاد ، وتقديم الاقتراحات ، سواء فرديا أو جماعيا . وعلى أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية والموظفين المسؤولين النظر في الالتماسات والانتقادات والاقتراحات واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها ضمن المدة الزمنية المحددة قانونا . والرقابة على الانتقاد محظورة .

المادة ٥٢ :

فرض السخرة محظور . ويستثنى من ذلك أداء العمل الجبري في زمن الحرب والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الاخرى التي تهدد الحياة العامة والنظام العام .

المادة ٦٠ :

يتمتع مواطنو جمهورية أفغانستان وفقا للقانون بحق السفر إلى الخارج والعودة إلى الوطن .

- - - - -